

أثر السياسة النقدية على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلى فى السودان

عبير عبد النبى عبد التام^١ محمد عبد الوهاب ابونحول^٢ حرب أحمد السيد حسين البرديسى^٣ حسين حسن علي آدم^٤

^١ قسم السياسة والاقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول حوض النيل، جامعة أسوان

^٢ أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة اسيوط.

^٣ أستاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة جامعة الازهر باسيوط.

^٤ أستاذ الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة والموارد الطبيعية، جامعة أسوان

الملخص:

حظيت السياسة النقدية باهتمام كبير ، نظراً لدورها الهام فى النشاط الاقتصادى، والتأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، كما أنها وثيقة الصلة ببعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وعدم استقرار قيمة العملة الوطنية، لذا تتدخل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة لضبط المعروض النقدى مع مستوى النشاط الاقتصادى، ونجد حاجة السودان للتكتلات الإقليمية والفائدة المرجوه من انضمامها لمنظمة الكوميسا لما يتوفر من تعاون اقتصادى، ونتيجة لإنضمام السودان لمنظمة الكوميسا وتطبيق بنود الاتفاقية التى تدعو إلى إزالة كل الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء ، مما يؤثر على الإيرادات الجمركية وبالتالي على السياسة النقدية للدولة ومساهمتها فى الموازنة العامة لها ، والمنظمات الدولية والإقليمية التى انضمت إليها السودان، وخاصة التكتلات الإقليمية على الصعيد الإفريقى والتى تنحصر فى تجمع الساحل والصحراء والإيجاد ، والكوميسا، فنجد أنه ليس هنالك بديل للسودان فى الوقت الحاضر للتعاون تحت تجمع آخر غير الكوميسا، وذلك لأن منطقة الإيجاد لا يكن أن تكون بديل للكوميسا لفقدتها التصور والمقدرات والتدابير المؤسسية للتكامل الاقتصادى، وكذلك تجمع دول الساحل والصحراء، أما المنظمات الإقليمية الأخرى تبعد جغرافياً عن السودان، وهذا قد يشكل عائقاً للانضمام، متتبعاً التطور والمراحل التى مرت بها السودان مع الكوميسا وانعكاساتها على السياسة النقدية للسودان

الكلمات المفتاحية: السياسة؛ النقدية؛ الاقتصاد؛ الكلى؛ للسودان

The impact of monetary policy on some macroeconomic indicators in Sudan

Abstract

Monetary policy has received great attention, due to its important role in economic activity and its influence on many economic variables. It is also closely related to some economic problems such as inflation, unemployment, and the instability of the value of the national currency. Therefore, monetary policy intervenes with its various tools to adjust the money supply with the level of economic activity, and we find Sudan's need for regional blocs and the benefit expected from its joining COMESA due to the economic cooperation available, and as a result of Sudan's accession to COMESA and the implementation of the terms of the agreement that call for the removal of all customs barriers between member states, which affects customs revenues and consequently the state's monetary policy and its contribution to its general budget. And the international and regional organizations that Sudan has joined, especially the regional blocs at the African level, which are limited to the Sahel-Saharan and IGAD grouping, and COMESA. We find that there is no alternative for Sudan at the present time to cooperate under another grouping other than COMESA, because the IGAD region cannot be an alternative. COMESA has lost its vision, capabilities, and institutional measures for economic integration, as well as the Community of Sahel-Saharan Countries. As for the other regional organizations, they are geographically far from Sudan, and this may constitute an obstacle to joining, following the development and stages that Sudan has gone through with COMESA and its implications for Sudan's monetary policy.

Key words: The monetary, economic, and macro policy of Sudan

تمهيد:

حظيت السياسة النقدية باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين، نظراً لما لها دوراً هاماً فى النشاط الاقتصادى، والتأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية، كما أنها وثيقة الصلة ببعض المشكلات الاقتصادية كالتضخم والبطالة وعدم استقرار قيمة العملة الوطنية، لذا تتدخل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة لضبط المعروض النقدى مع مستوى النشاط الاقتصادى.

مشكلة الدراسة:

تتجلى مشكلة الدراسة فى حاجة السودان للتكتلات الإقليمية والفائدة المرجوه من انضمامه لمنظمة الكوميسا لما يتوفر فى دولها من تعاون اقتصادى، ونتيجة لإنضمام السودان لمنظمة الكوميسا وتطبيق بنود الاتفاقية التى تدعو إلى إزالة كل الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء (بمعنى أن تكون التعريفية الجمركية صفرية)، وقد يؤثر ذلك على الإيرادات الجمركية وبالتالي على السياسة النقدية للدولة ومساهمتها فى الموازنة العامة لها .

أهداف الدراسة:

يهدف البحث إلى التعرف على المنظمات الدولية والإقليمية التي انضمت إليها السودان، وخاصة مشاركته في التكتلات الإقليمية على الصعيد الأفريقي والتي تنحصر في تجمع الساحل والصحراء (س،ص) والإيجاد (IGAD)، والكوميسا، وبالتالي نجد أنه ليس هنالك بديل للسودان في الوقت الحاضر للتعاون تحت تجمع آخر غير الكوميسا، وذلك لأن منطقة الإيجاد لا يمكن أن تكون بديل للكوميسا لفقدها التصور والمقدرات والتدابير المؤسسية للتكامل الاقتصادي، وكذلك تجمع دول الساحل والصحراء، أما المنظمات الإقليمية الأخرى تبعد جغرافياً عن السودان، وهذا قد يشكل عائقاً للانضمام، متتبعاً التطور والمراحل التي مرت بها السودان مع الكوميسا وانعكاساتها على السياسة النقدية للسودان •

فروض الدراسة:

يستفاد السودان بانضمامه للتكتلات الإقليمية بحصوله على مكاسب اقتصادية تؤثر بإيجابية على السياسة النقدية وبالتالي تعمل على تقوية الاقتصاد السوداني •

منهجية الدراسة:

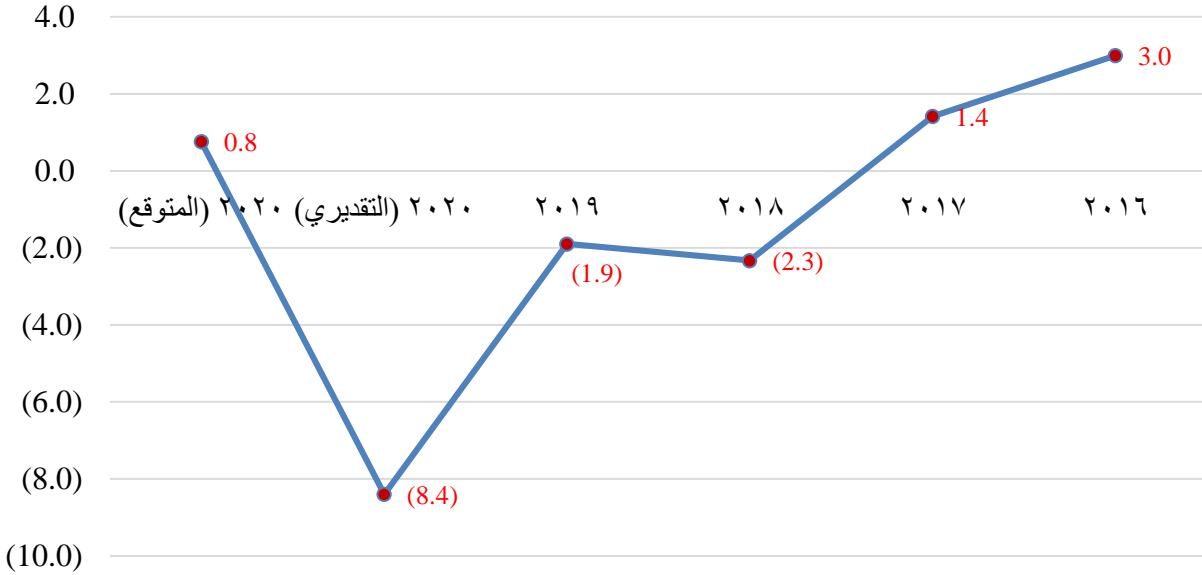
تم استخدام عدة أساليب في تحليل الدراسة واختبار الفروض وتفسير العوامل المحيطة بالظاهرة قيد الدراسة وهي:

- 1- الأسلوب التاريخي: يفيد في التعرف على الأحداث الماضية المحيطة بموضوع البحث، ويساعد هذا الأسلوب في فهم الحاضر والمستقبل •
- 2- الأسلوب الوصفي: أفاد في التعبير في العلاقة بين المتغيرات المدروسة بصيغة وصفية ونظرية •
- 3- الأسلوب التحليلي: أفاد في تحليل البيانات والإحصاءات لمعرفة مدى تأثير الكوميسا على الاقتصاد السوداني من خلال تحليل البيانات للواردات والصادرات السودانية، وأثرها على السياسة النقدية السودانية •

- أولاً: التطورات الاقتصادية في السودان:

يعانى السودان إجمالاً من استمرار التراجع في الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية، وبعد أن انكمش الناتج المحلي الإجمالي بحوالي ١,٩% عام ٢٠١٩ بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، تفاقم هذا الإنكماش ليصل إلى ٨,٤% خلال عام ٢٠٢٠ كما هو موضح بالشكل رقم (٢)، في حين من المتوقع أن يسجل نمواً محدوداً بـ ٠,٨% خلال عام ٢٠٢١، وقد تسببت الأزمة الاقتصادية في السودان في انكماش السيولة النقدية ونقص شديد في العملات الأجنبية، بالإضافة إلى ارتفاع في التضخم نتيجة لتراجع قيمة العملة الوطنية، كما كان من نتائج استمرار الأزمة الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة في السودان من ١٢% عام ٢٠١١ إلى ١٧% عام ٢٠١٩ بحسب بيانات البنك الدولي •

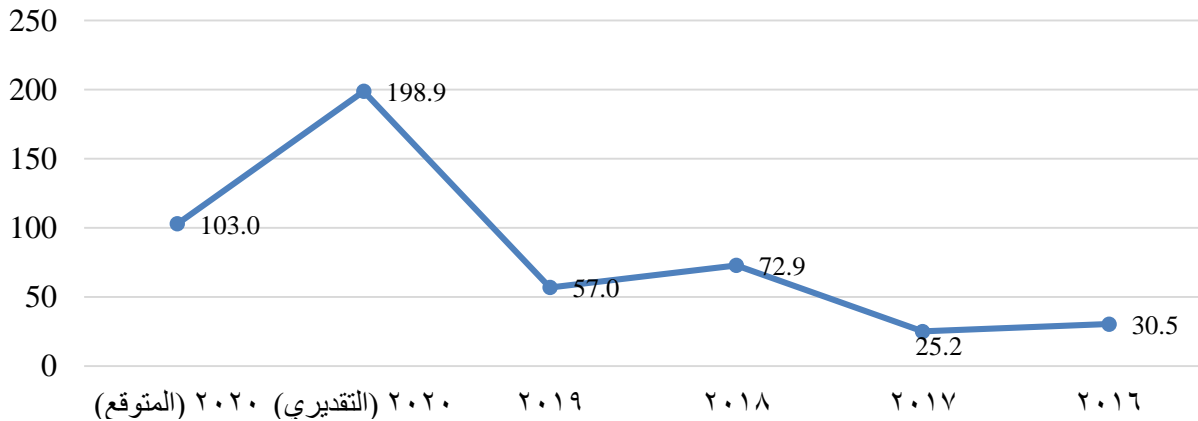
الشكل رقم (٢): الناتج المحلي الإجمالي للسودان خلال الفترة (٢٠١٦ - ٢٠٢٠)



المصدر: صندوق النقد الدولي.

ويبين الشكل البياني رقم (٣)، أن معدل التضخم في السودان وصل إلى مستويات قياسية عام ٢٠١٨، حيث بلغ ٧٢,٩% بنهاية شهر ديسمبر/كانون الأول، وإنخفض إلى نحو ٥١,٠% بنهاية عام ٢٠١٩ نتيجة لأنحسار أزمة الوقود وإنخفاض في بعض أسعار السلع الأساسية وأسعار النقل، ليعود ويرتفع بشكل كبير ليسجل ١٩٨,٩% بنهاية عام ٢٠٢٠، بحسب تقديرات صندوق النقد نتيجة لإرتفاع أسعار المواد الغذائية وإيجار العقارات

الشكل رقم (٣): معدل التضخم في السودان (%)



المصدر: صندوق النقد الدولي

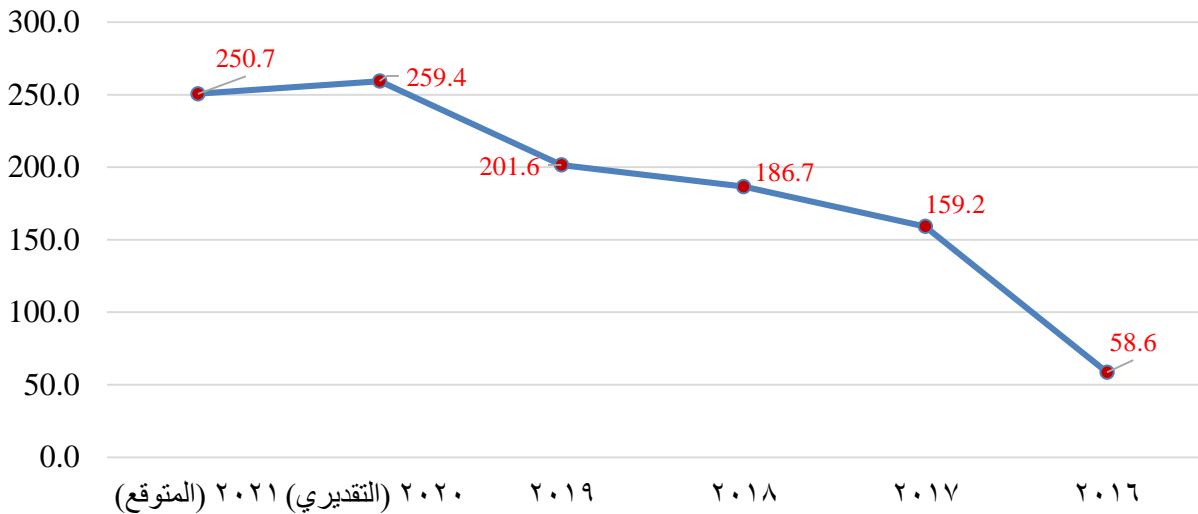
وجدير بالذكر أن التضخم المرتفع قد أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطن السوداني وذلك في ظل الإجراءات التقشفية التي تتخذها الحكومة لمعالجة العجز المتنامي في الموازنة العامة، وضمن هذا الإطار،

ارتفعت تكلفة المعيشة في السودان وسط محدودية الأجور مما دفع الحكومة السودانية إلى زيادة أجور العاملين في الدولة في أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، بنسبة ٥٧% وذلك لمواكبة الأسعار ونسب التضخم المتزايدة المترافقة مع التراجع الكبير في قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار .

وبالنسبة للدين العام، تشير بيانات الشكل رقم (٤) إلى تقديرات صندوق النقد الدولي إلى وصول الدين العام في السودان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥٩,٤% بنهاية عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يسجل إنخفاضاً بسيطاً ليصل إلى ٢٥١% خلال عام ٢٠٢١ .

وفي ظل سعي الحكومة السودانية إلى تخفيف تداعيات الأزمة الاقتصادية، وقّعت خلال شهر مارس/ آذار ٢٠١٩ اتفاقات قروض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار مع صناديق عربية لمواجهة النقص في العملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الدين العام إلى نحو ٥٤ مليار دولار أميركي، وأعلنت وزارة المالية إنها اتفقت على قرض بقيمة ٢٣٠ مليون دولار من صندوق النقد العربي لدعم ميزان المدفوعات، وعلى قرض آخر بقيمة ٧٠ مليون دولار من برنامج تمويل التجارة العربية بهدف تقديم تسهيلات تجارية لتمويل شراء سلع استراتيجية للسودان

الشكل رقم (٤): تطور الدين العام (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في السودان



المصدر: صندوق النقد الدولي

كما وقعت السودان في بداية العام ٢٠٢١ على اتفاق مع الخزينة الأمريكية لمنحه قرضاً تجسيريًا لسداد ١,٢ مليار دولار متأخرات مستحقة على السودان للبنك الدولي، ما يسمح للسودان بالحصول على تمويل جديد من البنك، وسيحصل السودان على القرض فور تنفيذه للشروط المتفق عليها بموجب مذكرة تفاهم ثنائية مع البنك الدولي، ويأتي القرض التجسيري ضمن حزمة مساعدات أمريكية للسودان، وذلك بعد أن أزالته من قائمة الدول الراقية للإرهاب في أواخر ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠، وسيساعد هذا الإتفاق السودان لسداد المتأخرات المترتبة عليه لمؤسسات التمويل الدولية وتخفيف أعباء الديون خلال عام ٢٠٢١، كما سيسمح هذا الإتفاق للسودان بالحصول على ١,٥ مليار دولار سنوياً من المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، وتعتمد الحكومة السودانية في موازنتها العامة على الودائع والمنح والقروض الخارجية في تمويل الصرف على بنودها وتوفير النقد الأجنبي .

ثانياً: القطاع المصرفي السوداني :

فيما يلي استعراضاً للقطاع المصرفي السوداني، وذلك من خلال خمسة مطالب، تناول المطلب الأول هيكل القطاع المصرفي السوداني، واستعرض المطلب الثاني بيانات القطاع المصرفي السوداني، وخصص المطلب الثالث لتوزيع الإئتمان المصرفي في السودان على القطاعات الاقتصادية، واستعرض المطلب الرابع أثار رفع العقوبات الأمريكية على القطاع المصرفي السوداني، وتناول المطلب الخامس أبرز السياسات التي اتبعتها بنك السودان المركزي لعام ٢٠٢٠ .

-المحور الأول: هيكل القطاع المصرفي السوداني:

تشير بيانات الجدول رقم (١)، أن عدد المصارف العاملة في السودان يبلغ ٣٩ مصرفاً، من بينها ٤ مصارف حكومية (تتوزع بين ٣ مصارف متخصصة ومصرف تجاري واحد)، و ١٠ مصارف تجارية أجنبية، و ٢٥ مصرفاً مشتركاً (أي يشترك في رأس ماله القطاع المحلي والأجنبي)، وهذه الأخيرة تنقسم إلى ثلاثة مصارف متخصصة و ٢٢ مصرفاً تجارياً، مع العلم أن جميع المصارف العاملة في السودان تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية، والسودان هو البلد العربي الوحيد الذي لديه قطاع مصرفي إسلامي بالكامل .

وبلغ عدد فروع المصارف العاملة في السودان ٨٣٣ فرعاً، مع الإشارة الى أن أكثر المصارف انتشاراً في السودان هو بنك الخرطوم الذي يدير شبكة فروع تبلغ ١٢٠ فرعاً، يليه البنك الزراعي (١٠٥ فروع)، فبنك الإدخار (٥٤ فرعاً)، فالبنك الإسلامي السوداني (٥٤ فرعاً).

جدول رقم (١): لائحة المصارف العاملة في السودان

المصارف المتخصصة		المصارف التجارية		
حكومية	مشتركة	أجنبية	حكومية	مشتركة

بنك امدرمان الوطني	بنك النيلين	البنك العربي السوداني	بنك الأسرة	البنك الزراعي السوداني
بنك الخرطوم		بنك أبو ظبي الوطني	بنك الإستثمار المالي	مصرف الإيداع والتنمية الاجتماعية
بنك فيصل الإسلامي السوداني		البنك الأهلي المصري (الخرطوم)	بنك الرواد للتنمية والإستثمار	مصرف التنمية الصناعية
البنك السوداني الفرنسي		مصرف قطر الإسلامي		
مصرف المزارع التجاري		بنك قطر الوطني		
بنك البركة السوداني		مصرف أبوظبي		
مصرف السلام		مصرف الساحل والصحراء للإستثمار والتجارة		
بنك المال المتحد		بنك آيفوري		
بنك بيلوس أفريقيا		بنك الخليج		
البنك الأهلي السوداني		بنك زراعات كاتيليم		
البنك الإسلامي السوداني				
البنك السعودي السوداني				
البنك السوداني المصري				
البنك العقاري التجاري				
بنك التضامن الإسلامي				
بنك الثروة الحيوانية				
بنك الجزيرة السوداني الأردني				
بنك العمال الوطني				
بنك النيل الأزرق المشرق				
بنك النيل للتجارة والخدمات				
بنك تنمية الصادرات				
بنك البلد				

المصدر: البنك المركزي السوداني

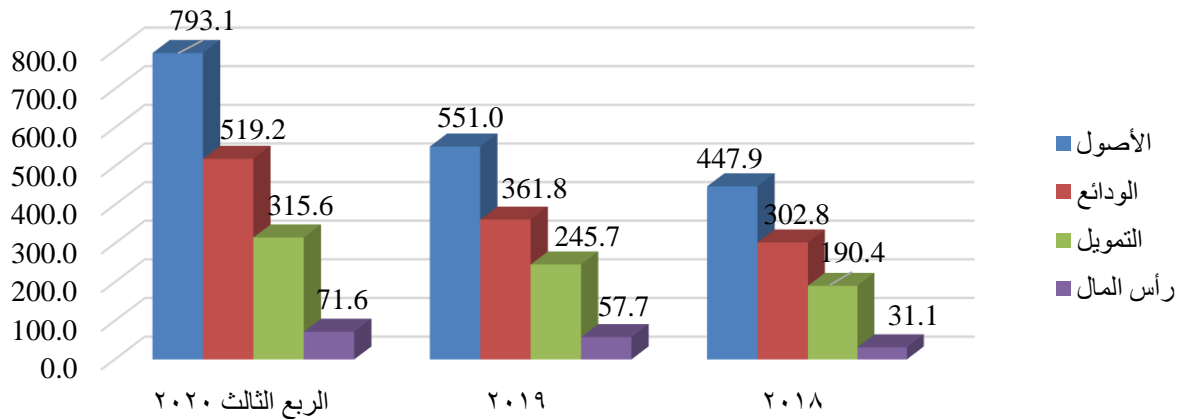
- المحور الثاني: بيانات القطاع المصرفي السوداني:

بلغ حجم الموجودات المجمعة للقطاع المصرفي السوداني كما هو موضح بالشكل رقم (٥) حوالي ٧٩٣,١ مليار جنيه سوداني بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، مقابل حوالي ٥٥١ مليار جنيه سوداني بنهاية العام ٢٠١٩، محققاً بذلك نسبة نمو بلغت ٤٤%، وبلغت الودائع المجمعة حوالي ٥١٩,٢ مليار جنيه سوداني بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، مقابل حوالي ٣٦١,٨ مليار جنيه سوداني بنهاية العام ٢٠١٩ محققة نسبة نمو حوالي ٤٣,٥%، وبلغ إجمالي التمويل للقطاع العام والخاص والمؤسسات المالية حوالي ٣١٥,٦ مليار جنيه سوداني بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، مقابل حوالي ٢٤٥,٧ مليار جنيه سوداني بنهاية العام ٢٠١٩، بزيادة نحو ٢٨,٤% وشكلت القروض المقدمة للقطاع الخاص والمؤسسات المالية حوالي ٦٧% من إجمالي

القروض المصرفية بنهاية الربع الثالث من العام ٢٠٢٠، مقابل ٣٣% للقطاع العام (الحكومة المركزية، وحكومات الولايات والمؤسسات العامة) .

أما بالنسبة لرأس المال المجمع، فقد بلغ حوالي ٧١,٦ مليار جنيه سوداني بنهاية الفصل الثالث عام ٢٠٢٠، مقابل حوالي ٥٧,٧ مليار جنيه سوداني بنهاية العام ٢٠١٩، محققاً بذلك نسبة نمو حوالي ٢٤,٢%. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع الأصول الخارجية في القطاع المصرفي السوداني من حوالي ٣٣,٤ مليار جنيه سوداني بنهاية العام ٢٠١٩ إلى ٤٥,٤ مليار جنيه بنهاية الفصل الثالث من العام ٢٠٢٠، وذلك نتيجة لرفع العقوبات الأميركية عن السودان وعودة الرساميل الأجنبية .

الشكل رقم (٥): تطور البيانات المجمعة للقطاع المصرفي السوداني (مليار جنيه سوداني)



المصدر: البنك المركزي السوداني .

وبين الجدول رقم (٢)، تعادل موجودات القطاع المصرفي السوداني بنسبة ٣٩% من حجم الناتج المحلي الإجمالي السوداني (بالجنيه) لعام ٢٠١٩، فيما تعادل الودائع نسبة ٢٦% والتمويلات نحو ١٨% فقط، وهذا يدل على المساحة المتوفرة أمام القطاع المصرفي السوداني لمزيد من النمو والتوسع ومساهمة أكبر في الإقتصاد، ومن أبرز التحديات التي تواجه السودان إستمرار ضعف مساهمة الإئتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث لم تتعدى ١٣% عام ٢٠١٩، مقابل معدل وسطي عربي بلغ نحو ٥٣% بحسب البنك الدولي، وتعكس هذه النسبة المتدنية ضعف مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الإقتصادية، كما هو موضح بالجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٢): تطور بيانات القطاع المصرفي السوداني (مليون جنيه سوداني)

البيان	٢٠١٨	٢٠١٩	الربع الثالث ٢٠٢٠
الأصول	٤٤٧,٨٥١	٥٥٠,٨٩٨	٧٩٣,١٣٧

٥١٩,١٨٦	٣٦١,٨٠٨	٣٠٢,٨٢٤	الودائع
٣١٥,٥٨٤	٢٤٥,٧٠٨	١٩٠,٣٧٣	التمويل
٢٤١,٣٧٧	١٨١,٦٤٤	١٢٧,٤١٦	للقطاع الخاص والمؤسسات المالية
٧٤,٢٠٧	٦٤,٠٦٣	٦٢,٩٥٧	للقطاع العام (مستحقات على الحكومة المركزية)
٧١,٦٤٥	٥٧,٧٠١	٣١,٠٥٩	رأس المال

المصدر: البنك المركزي السوداني، أعداد متفرقة، ٢٠٢٠

جدول رقم (٣): نسب نمو بيانات القطاع المصرفي السوداني

الربع الثالث ٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	
٤٤,٠	٢٣,٠	١١٢,٠	الأصول
٤٣,٥	١٩,٥	١١٧,٧	الودائع
٢٨,٤	٢٩,١	٥٧,٩	التمويل
٣٢,٩	٤٢,٦	٦٩,٨	للقطاع الخاص
١٤,٥	١,٨	٣٨,٣	للقطاع العام
٢٤,٢	٨٥,٨	٣٥,٩	رأس المال

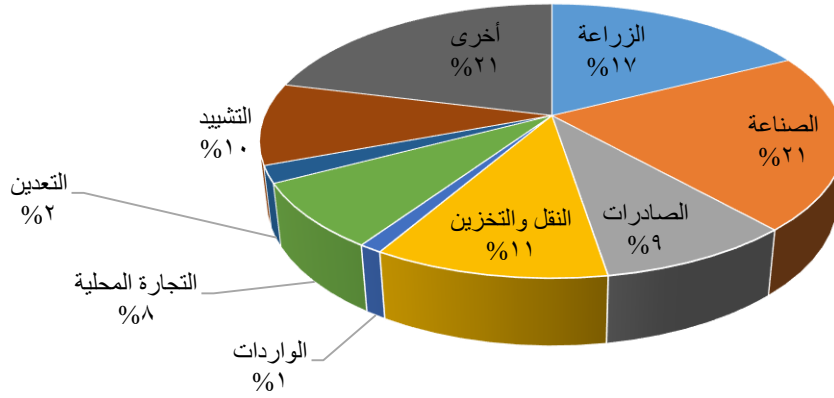
المصدر: البنك المركزي السوداني، أعداد متفرقة، ٢٠٢٠

- المحور الثالث: توزيع الائتمان المصرفي في السودان على القطاعات الاقتصادية:

بالنسبة لتوزيع التمويل المصرفي على القطاعات الاقتصادية، وبما أن الإقتصاد السوداني يعتمد بشكل كبير على قطاعي الزراعة والصناعة، فقد استحوذ هذان القطاعين على نسبة ٣٨% من مجمل الإئتمان المصرفي الممنوح بالعملة المحلية بنهاية العام ٢٠١٩ والربع الثالث من العام ٢٠٢٠، كما هو موضح بالشكل البياني رقم (٦)، يتبين توزيع الائتمان المصرفي على قطاعات الإقتصاد السوداني بنهاية الربع الثالث ٢٠٢٠ .

وبالنسبة لأثر رفع العقوبات على القطاعات الإنتاجية، من المتوقع أن يكون القطاع الزراعي (بشقيه النباتي والحيواني) الأكثر استفادة من هذا الأمر، حيث أنه يمثل القاعدة الإنتاجية الرئيسية للإقتصاد، ويعتمد عليه أكثر من ٦٠% من السكان كمصدر للدخل، وإستعادة انسياب واردات المدخلات الزراعية سيرفع من إنتاجية القطاع، وهو ما سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات وعائداتها من العملات الصعبة بعد خفض تكلفة الإنتاج ورفع تنافسية المنتجات السودانية .

الشكل رقم (٦): رصيد التمويل المصرفي الممنوح حسب القطاعات بالعملة المحلية (%) الربع الثالث ٢٠٢٠



المصدر: البنك المركزي السوداني .

– المحور الرابع: آثار رفع العقوبات الأمريكية على القطاع المصرفي السوداني:

أدت العقوبات الأمريكية إلى انقطاع علاقة السودان تدريجياً بالمصارف الأمريكية ثم الأوروبية، ثم المصارف الخليجية والآسيوية خوفاً من تأثير العقوبات على مصالحها، كما أدت العقوبات إلى اتساع دائرة صيرفة الظل وزيادة كلفة المعاملات المصرفية في السودان، بالإضافة إلى فقدان المصارف جزءاً كبيراً من معاملاتها الخارجية وأرباحها وعملائها بالخارج، وكذلك إلى تراجع تحويلات المغتربين عبر القطاع المصرفي، وبعد رفع الحظر عن السودان، بدأت المصارف السودانية استعدادها للعودة إلى السوق المصرفي العالمي بعد انقطاع دام أكثر من عقدين، وذلك بعد قرار الإدارة الأمريكية رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك على تحسن كبير في الاقتصاد السوداني، وسوف تستطيع المصارف السودانية استقبال التحويلات من الخارج مع سهولة انسياب حصيلة الصادرات السودانية وأيضاً عمليات تحويل الأموال من أجل الإستيراد من الخارج أو للدارسين بالجامعات الغربية من الطلاب السودانيين وسيكون لقرار رفع العقوبات أثراً إيجابياً على تحويلات المغتربين والتجارة الخارجية والإستثمار الأجنبي والعربي، وسيساهم في تشجيع المصارف العربية والعالمية المراسلة على التعاملات والتحويلات المصرفية مع السودان، وتشجيع الشركات العالمية الكبرى للإستثمار في القطاعات الإقتصادية والإنتاجية الواعدة، كما سيساهم قرار رفع العقوبات الإقتصادية عن السودان وعودة تدفقات التحويلات عبر القنوات المصرفية الرسمية في إنتعاش الإقتصاد السوداني بإنعاش حركة تمويل التجارة الخارجية بين المصارف العالمية والمحلية وتدفق النقد الأجنبي وفتح أسواق جديدة للصادرات السودانية .

المحور الخامس: أبرز السياسات التي اتبعتها بنك السودان المركزي لعام ٢٠٢٠:

تضمنت أبرز أهداف ومحاور سياسات بنك السودان المركزي لعام ٢٠٢٠ الإستقرار النقدي والإستقرار المالي، وارتكزت السياسات على عدة محاور هي:

١- اولاً: الإستقرار النقدي:

- أ- استقرار المستوى العام للأسعار وكبح التضخم.
- ب- استقرار سعر الصرف.
- ج- استخدام ادوات السياسة النقدية المتاحة (الإحتياطي القانوني النقدي بنسبة ٢٠% وتكلفة التمويل في حدود ١٥% في العام كمؤشر).

٢- ثانياً: الإستقرار المالي

- أ- تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي.
- ب- خلق كيانات مالية ومصرفية قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً.
- ج- تعزيز دور القطاع الخاص.
- د- تعزيز الشمول المالي، ونشر برامج التمويل الأصغر والصغير.
- هـ- توسيع قاعدة ومجالات استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.

كما فرض بنك السودان على جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في السودان مراعاة الضوابط التالية:

- التطبيق العلمي للموجهات الفقهية لمختلف صيغ التمويل الإسلامي.
- تطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تطبيق متطلبات توصيات مجموعة العمل المالي الدولية.
- إستخدام مواردها المالية لمنح التمويل وفق موجهات البرنامج التركيزي للإصلاح الإقتصادي والبرنامج الخماسي للإصلاح الإقتصادي.
- استيفاء متطلبات المعيار الدولي للإبلاغ التلقائي الموحد لمكافحة التهرب الضريبي.
- انفاذ الحد الأدنى من أمن المعلومات المصرفية.
- تقوية مراكزها المالية من خلال رفع رؤوس أموالها أو العمل على الإندماج الطوعي.
- تطوير نظم وتوسيع قاعدة التأمين على الودائع.
- تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء وتسريع إجراء التسويات.

نتائج الدراسة

وتبين أن معدل التضخم في السودان وصل إلى مستويات قياسية عام ٢٠١٨، حيث بلغ ٧٢,٩% بنهاية شهر ديسمبر/كانون الأول، وانخفض إلى نحو ٥١,٠% بنهاية عام ٢٠١٩ نتيجة لأنحسار أزمة الوقود وانخفاض في بعض أسعار السلع الأساسية وأسعار النقل، ليعود ويرتفع بشكل كبير ليسجل ١٩٨,٩% بنهاية عام ٢٠٢٠، بحسب تقديرات صندوق النقد نتيجة لإرتفاع أسعار المواد الغذائية وإيجار العقارات، وجدير بالذكر أن التضخم المرتفع قد أدى إلى إضعاف القدرة الشرائية للمواطن السوداني وذلك في ظل الإجراءات التقشفية التي تتخذها الحكومة لمعالجة العجز المتنامي في الموازنة العامة، وضمن هذا الإطار، ارتفعت تكلفة المعيشة في السودان وسط محدودية الأجور مما دفع الحكومة السودانية إلى زيادة أجور العاملين في الدولة في أبريل/ نيسان ٢٠٢٠، بنسبة ٥٧,٠% وذلك لمواكبة الأسعار ونسب التضخم المتزايدة المترافقة مع التراجع الكبير في قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار، وبالنسبة للدين العام، تبين من صندوق النقد الدولي إلى وصول الدين العام في السودان كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٥٩% بنهاية عام ٢٠٢٠، ومن المتوقع أن يسجل إنخفاضاً بسيطاً ليصل إلى ٢٥١% خلال عام ٢٠٢١، وفي ظل سعي الحكومة السودانية إلى تخفيف تداعيات الأزمة الاقتصادية، وقّعت خلال شهر مارس/آذار ٢٠١٩ اتفاقات قروض بقيمة ٣٠٠ مليون دولار مع صناديق عربية لمواجهة النقص في العملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى ارتفاع الدين العام إلى نحو ٥٤ مليار دولار أميركي، وأعلنت وزارة المالية إنها اتفقت على قرض بقيمة ٢٣٠ مليون دولار من صندوق النقد العربي لدعم ميزان المدفوعات، وعلى قرض آخر بقيمة ٧٠ مليون دولار من برنامج تمويل التجارة العربية بهدف تقديم تسهيلات تجارية لتمويل شراء سلع استراتيجية للسودان .

١- العمل على تقوية قدرات السودان في مجالات النقل، التأمين، المصارف، الإتصالات والتجارة الإلكترونية.

٢- العمل على الإستفادة من مساهمات بنك التجارة التفضيلية في تمويل مشروعات الإستثمار .

٣- العمل على الإستفادة القصوى من المبادرات الممنوحة من المنظمات العالمية والدول المانحة للأفضاليات التجارية .

٤- انضمام السودان للتكتلات الاقتصادية الأخرى يعد التمهيد للاندماج في الإقتصاد العالمي للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، لذا يجب العمل على تقوية هذا الإنضمام وتشجيعه للخطو إلى الأمام والعمل على تذليل العقبات التي تعترضه .

المراجع :

- ١- أحمد أبو الحسن زرد، " السوق العربية المشتركة بين إتزامات منظمة التجارة العالمية ومزاياها " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٦ .
- ٢- أحمد أبو الحسن زرد، " التجمعات الإقتصادية حاضرها ومستقبلها، مجلة النيل، العدد (٧٤)، ٢٠٠٠ .

- ٣- أحمد جامع إسماعيل، " النظرية الإقتصادية، الطبعة الأولى، الخرطوم، دار النهضة العربية، الجزء ٣،
١٩٨٧ .
- ٤- أحمد شفيق الشاذلي، " قنوات إنتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي، دراسات اقتصادية، العدد
(٣٩)، أكتوبر ٢٠١٧ .
- ٥- أسامة كامل و عبد الغني كامل، النقود والبنوك، مؤسسة لورد العالمية للشؤون الجامعية، البحرين، ٢٠٠٦ .
- ٦- السيد حسن، " التطورات الحديثة للنظرية والسياسة النقدية " ، مجلة جامعة دمشق، المجلد (١٥)، العدد (٢)،
١٩٩٩ .
- ٧- السيد متولى عبد القادر، " اقتصاديات النقود والبنوك " ، دار الفكر ، عمان، الأردن، ٢٠١٠
- ٨- السيد محمد أحمد السريتي، " التجارة الخارجية "، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، ٢٠١٦
- ٩- السودان والكوميسا، الطبعة الثانية، ٢٠١٠ .
- ١٠- السودان والكوميسا، مجلة تصدر عن وزارة الخارجية، مارس، ٢٠١٥ .
- ١١- الشاذلي عيسى أحمد عبد الله، " أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات السودانى فى الفترة من
٢٠٠٠ حتى ٢٠١٣ " ، مجلة النيل الأبيض للدراسات والبحوث، جامعة النيل الأبيض للعلوم والتكنولوجيا،
العدد (٥)، ٢٠١٥ .